الفصل الثالث

الأيديولوجيا

تمثل الأيديولوجيا عاملاً أساسياً من العوامل المؤثرة في إطلاق شرارة القمع.[1] ويتمثل تأثيرها في أمرين: أولهما تأثيرها اللامحدود على معتنقيها، ليس فقط في تبرير اللجوء لاستخدام القمع؛ بل وأيضاً في مباركته والدعوة إليه والاستبشار باستخدامه مهما بلغت قسوته ووحشيته. وثانيهما أنها تقلل من قيمة احترام الحقوق الإنسانية مقابل إعلائها للمفاهيم المتعلقة بالوطنية والدولة والأمن القومي والاستقرار وعجلة الإنتاج ومؤسسات الدولة وغيرها. ومن ثم توفر تبريراً لانتهاك جميع الحقوق الإنسانية من أجل الحفاظ على وإعلاء قيمة هذه المفاهيم.

---

1 «**الأيديولوجيا كما عرفها أندرو هيوود**» مجموعة من الأفكار المترابطة بدرجة أو بأخرى، والتي تمثل أساساً لعمل سياسي منظم، سواءً كان الهدف منه حفظ أو تطوير أو هدم نظام توزيع القوة القائم. ومن ثم **فإن كل الأيديولوجيات:**

أ-تعرض شرحاً وتفسيراً للنظام القائم، عادةً في شكل رؤية إقليمية أو عالمية وحضارية.

ب- تقدم نموذجاً للمستقبل المنشود ورؤية للمجتمع الصالح.

ج- تشرح ما يمكن وما ينبغي عمله ليتم هذا التغيير السياسي. بمعنى كيف نتحول من الوضع (أ) إلى الوضع (ب).

وعليه فإن الأيديولوجيا بمثابة نظام موجه للأفكار، فهي ليست سيئة أو جيدة، صحيحة أو خاطئة، واسعة الأفق أو ضيقة، متحررة أو منغلقة، جامدة أو مرنة، فقد تكون خليطاً من كل ذلك.

أما تأثيرها على الحياة السياسية فنلحظه في عدة أمور نذكر بعضها:

أ- توفر منظوراً نرى ونفهم العالم من خلاله. فتجعلنا نراه كما نحلم وتهدينا للعمل من أجل الوصول إلي نموذج ما.

ب- تحدد الأهداف التي تقود وتوجه النشاط السياسي.

ج- كل السياسيين يسعون نحو امتلاك القوة، ولكن الأيديولوجيا هي التي تحدد ماذا يفعلون بها عندما يمتلكونها.

د- تشكل طبيعة النظام السياسي.

ه- تشكل «**الإسمنت الاجتماعي**»، فتجمع المجتمع الذي يعتنقها على مجموعة من المعتقدات والأحلام والقيم.

و- تشكل مجموعات أو طبقات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة من قبل.

تمثل نوعاً من الضبط الاجتماعي، لأنها - أي الأيديولوجيا - تخلق نوعاً من الطاعة بين أعضائها.

أحمد عادل عبد الحكيم، د. هشام مرسي، م/ وائل عادل، حرب اللاعنف الخيار الثالث، الدار العربية للعلوم – أكاديمية التغيير، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص 29.

وسنستعرض ثلاثة أنواع من الأيديولوجيات تساهم بشكل مباشر في إطلاق شرارة القمع، متىٰ توافرت الظروف المتعلقة بالعوامل الأخرىٰ في هذا التحليل:

أولاً: الأيديولوجية الاستبدادية:

تغطي الأيديولوجية الاستبدادية طيفاً واسعاً من الدول ومن الأنظمة السياسية. فهناك الاستبداد الديني الذي قد يكون مصدره تفسيراً أو رؤية دينية محددة كما هو الحال في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أو في بعض الملكيات التي تدعم سلطتها بتفسيرات ومدارس دينية وفقهية تمكنها من بسط سيطرتها علىٰ شعوبها كما حدث في أوروبا في العصور الوسطىٰ، وكما هو حادث الآن في المملكة العربية السعودية.

وقد يكون الاستبداد مصدره تصوراً أو رؤية فلسفية اجتماعيةً واقتصاديةً كما شهدنا في الأنظمة الشيوعية بمدارسها المختلفة، والأنظمة الفاشية مثل النازية التي قامت علىٰ نقاء الجنس الآري، في نظرة عنصرية متطرفة تجعل ألمانيا فوق الجميع. وما نشهده في حالة الأنظمة الرأسمالية الحالية وعلىٰ رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمارس الاستبداد الناعم. حيث تتوهم الجماهير أنها هي المتحكمة وأن لها اليد العليا؛ بينما في الواقع تأثيرها علىٰ قرارات القيادة السياسية المصيرية والمتعلقة بالأمن القومي والتحالفات والمعاهدات ضعيف جداً.

في أغلب هذه الأيديولوجيات الاستبدادية سنجد أن السلطة الحاكمة تميل إلى التالي:

1 - تركيز القوة في يد مؤسسة أو مؤسسات بعينها، بحيث تتمكن من فرض رؤاها السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ بل والثقافية، ومن ممارسة عمليات الإجبار عبر المكافئة أو العقاب.

2- ضبط إيقاع واستقرار النظام السياسي بحيث لا يكون عرضة لأي اهتزازات.

ويتم ذلك من خلال عدة خيارات:

أ- الحرص علىٰ تشكيل الحكومات الفنية «**التكنوقراط**» التي تهتم بتسيير شئون الدولة وبالإنجازات في عالم المادة والاقتصاد والتكنولوجيا أكثر من اهتمامها بعالم الحريات والأفكار السياسية والاجتماعية.

ب- أو بناء شبكة الولاء والثقة داخل مؤسسات الدولة وعلىٰ مختلف الدرجات الوظيفية والقيادية بما يضمن قدرتها علىٰ تنفيذ سياسات الدولة، وعلىٰ تطهير نفسها ذاتياً من أي محاولات للابتعاد عن تطبيق هذه السياسات.

ج - أو الإجراءات القمعية الاستثنائية، مثل مصادرة الحريات الشخصية، والموافقات الأمنية علىٰ التوظيف أو الارتقاء في السلم الوظيفي، أو منع فئات وتيارات معينة من الوصول لمناصب رفيعة، وغيرها من وسائل التضييق.

الأنظمة التي يرجع استبدادها أفكار دينية أو اقتصادية أو اجتماعية تلجأ إلى القمع كأحد الأدوات الرئيسة لضمان استقرار النظام السياسي

ثانياً: الأيديولوجية العسكرية:

ليس بالضرورة أن تكون الأيديولوجية الاستبدادية ذات طابع عسكري بالأساس، فالاستبداد الديني قوامه وتسويقه للجماهير ومبرراته المتعلقة بالمكافئة والعقاب تقوم كلها علىٰ تفسير وتصور ديني. والأجهزة العسكرية والأمنية هي

مجرد أدوات يتم استخدامها بل وصبغها بهذا الطابع الديني. كما هو الحال في النظامين السعودي والإيراني. أما الأيديولوجية العسكرية فلها أبعاد أخرىٰ.

فالأيديولجيا العسكرية تغير المنظومة القيمية والحالة النفسية والجذور الاقتصادية والسياسية للدولة. إنها أشبه بعملية تفكيك شاملة للدولة المدنية ثم إعادة تركيبها علىٰ أسس عسكرية تخالف تماماً مواصفات وقواعد الحياة المدنية. فعسكرة الدولة يتم معها تغول الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، وربط جميع العمليات الاقتصادية بالتصنيع العسكري وزيادة التسلح والأدوار الأمنية الإقليمية، وتزداد مركزية الدولة وبيروقراطيتها بشكل مضاعف، وتتغير أنماط التوظيف والتنشئة الاجتماعية، وفي القلب من عملية إعادة التركيب هذه تأتي عملية تغيير مفاهيم الولاء والشرف الوطني والبطولة والقانون والقوة، والتي تتحول من مفاهيم تتعلق بتحقيق العدل والمساواة إلي تحقيق سيادة الأمن والاستقرار، وبالتالي تتضاءل قيمة الإنسان مقارنةً بقيمة أمن الدولة واستقرارها.

ويمثل قلب عملية إعادة التركيب أحد أهم الفروق بين الأيديولوجيتين الاستبدادية والعسكرية، فبينما يوفر الفكر الاستبدادي للسلطة الحاكمة شرعية تمثيل وتجسيد الدولة، فإن الفكر العسكري يخلق "شرعية الحذر"، حيث ينشئ حالة اجتماعية عامةً تتسم بالخوف علىٰ أمن واستقرار الدولة، فيكون المجتمع في حالة حذر ويقظة دائمة لا تنتهي، لتفر الحياة من حضن المجتمع إلىٰ حضن المؤسسة العسكرية، ويزدحم المجتمع بجدران الشك التي يشيدها الأفراد والمجموعات، ولا يثق إلا فيما تقوله قيادته العسكرية، وهي الحالة التي تستمد منها السلطة الحاكمة شرعيتها.[1]

---

1 للإطلاع علىٰ تحليل مفصل لعملية عسكرة الدول يمكن الرجوع إلىٰ:

Michael Randle, "Militarism and Repression", Alternatives: A Journal of World Policy, 7, 1 (summer, 1981), pp. 61-144.

وفي سياق حالتي الخوف والحذر المجتمعي الدائم يتحول القمع من مجرد أداة تستخدم لتحقيق أهداف محددة ليصبح شريان الحياة الرئيسي، ورئتي المجتمع الذي يتنفس قمعاً. فانتشار الدوريات الأمنية والمركبات العسكرية ورجال الأمن والجيش في كل ميدان وكل قرية وأمام كل مؤسسة حيوية يصبح ضرورة لتعزيز الإحساس بأهمية التزام الحذر من جهة، ومن جهة أخرىٰ لتعزيز أهمية الدور الذي يقوم به النظام العسكري في حفظ استقرار وأمن الأوطان.

وفي النهاية فإن أخطر عواقب الفكر العسكري أنه يتعامل بمنطق الحرب، بمعنىٰ أن عالم العلاقات في فن الحرب في غاية البساطة، فالآخرين – سواءً في الداخل أو الخارج – إما أصدقاء أو أعداء، لا يوجد تصنيفات أخرىٰ، وهو ما يتعارض مع الفكر السياسي المدني الذي يرفض هذا التعميم ابتداءً، ويري أن عالم العلاقات في غاية التعقيد والتشابك، ومن ثم فهو يؤمن بالمساحات الرمادية والملونة ويحسن التعامل معها، لأنه لا يسعىٰ إلىٰ تنميط البشر في قوالب جامدة.

أنظمة الحكم العسكرية تبني شرعيتها على فكرة "الحذر"، فلا يصبح القمع أداة في يد النظام؛ بل يصبح هو يد النظام نفسها.

ثالثاً: أيديولوجية الأمن القومي:

الأمن القومي هو «**مجموعة الأفكار التي تفسر وتحدد أهداف التنمية الداخلية والسياسة الخارجية والأمن الجيوسياسي للدولة، والتي تستخدم كل مصادر قوتها من أجل البقاء في ظل المناخ العدائي الذي يسيطر علىٰ العالم**»[1].

1 John Child, "Strategic Concepts of Latin America: An Update," Inter-American Economic Affairs (summer, 1980), p. 76.

وفي كثير من الحالات تفسر الصراعات الداخلية أو عدم الاستقرار الداخلي في ظل أفكار الأمن القومي[1]. ففي الثورات العربية بأمواجها وحالاتها المختلفة سمعنا كثيراً عن المؤامرات الإقليمية والعالمية، والمخطط الصهيوأمريكي ومعسكر الممانعة والمقاومة، وبيع موارد الدولة لأعدائها أو لجيرانها المتحالفين مع أحد التيارات أو الفصائل. وتم تضخيم نظرية المؤامرة في مقابل عدم الاعتراف بالفشل السياسي والاقتصادي ووجوب التغيير،[2] لتستخدم الأنظمة الديكتاتورية «**فزاعة الأمن القومي**» لتبرير قمع الحراك الجماهيري، بدلاً من علاج الأزمات، ويتم تسويق فكرة المؤامرة باعتبار أن الشعوب مخدوعة، ولا يتم تسويق مشروع علاج فعلي للتحديات الداخلية. فيتترس الظلم والاستبداد بنظرية «**الأمن القومي**». بل ويخيف الناس، حتىٰ أن بعض بعض الجماهير والنخب والقادة يباركون القمع ويدعون لاستخدامه عن اقتناع

---

1 جوهر فكرة الأمن القومي هو الفكر الجيوسياسي الذي ينظر دائماً إلىٰ الدولة باعتبارها كائن حي له احتياجات يسعىٰ لتحصيلها وتأمين مصادرها. وأن هذه الكائنات الحية (الدول) في صراع مستمر فيما بينها علىٰ تأمين احتياجاتها. ومن ثم فالأصل أن العالم بيئة عدائية، وأن الدول المتجاورة في حالة تأهب مستمر، وأن بادرة ضعف واحدة تطرأ علىٰ إحدىٰ الدول كفيلة بأن تحولها إلىٰ مطمعاً ليس للجيران في الوسط الإقليمي فقط؛ بل لدول العالم أجمع. فالفكر الجيوسياسي منهجه الرئيس هو البحث عن المؤامرة التي تهدف إلىٰ تعطيل أو إضعاف أو هدم عمليات التنمية الداخلية للدولة وإلىٰ دعم وتقوية أعداء الدولة الخارجيين.

2 المنشيء الحقيقي للثورات هو فساد وظلم الأنظمة، وتعبير الغضب الشعبي عن نفسه في شكل حراك مثابر. فالثورات لايصنعها الخارج وإنما ينفذ إليها بحكم تشابك المصالح، ليحاول كل طرف أن يحتويها في صالحه. فالدول الكبرىٰ تبحث عن مصالحها، والدول التي تخاف التغيير أيضاً تبحث عن مصالحها، فتتحول البلدان التي يحدث فيها تغيير إلىٰ مسرح عمل دولي، سواء من الدول الداعمة للتغيير أو الرافضة له والتي تخشىٰ أن تصيبها ألسنته. لذلك ليست الفكرة في أن هناك تخطيطاً عالمياً لإسقاط أنظمة تدعمها شعوبها. ولكن الشعور بالمؤامرة موجود لدىٰ الطرفين، الشعب الثائر يرىٰ مؤامرة تحاك ببلاده من قبل الدول الداعمة للديكتاتوريات، والديكتاتوريات ترىٰ المؤامرة في الدول الداعمة للتغيير الذي تحرك من أجل مطالب عادلة وليست مفتعلة.

كامل بضرر الحراك التغييري على الأمن القومي للدولة، ويبدأون في نسج خيوط المؤامرة الإقليمية والدولية والكونية المقصود بها إسقاط الدولة في هاوية التخلف والذل والفقر والحاجة؛ بل ويتم تفسير جميع الأحداث والتصريحات الداخلية والخارجية في إطار هذا الوعي بالأمن القومي.

علاوة على ذلك فقد لوحظ في بعض الحالات أنه عندما يقع القادة السياسيون تحت الضغوط الدولية أو الإقليمية عادةً ما تطفو إلى السطح أيديولوجية الأمن القومي، فيبدأون في ممارسة القمع الداخلي لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار الداخلي تحت شعار «**حماية المواطنين**» في مواجهة التهديد الخارجي المحتمل. وهو ما حدث في بولندا في نهاية عام 1981، عندما تم فرض الأحكام العرفية ومصادرة الحريات الشخصية إثر التهديدات التي كانت محتملة بغزو الاتحاد السوفيتي أو حزب وراسو للأراضي البولندية.

ويمكن تلخيص وتجسيد فكرة الأمن القومي في العبارة التالية: «.. من الخطر السماح بالممارسات الديمقراطية الكاملة في البلاد النامية التي تتعرض لتهديدات الأمن القومي، حيث أن هذه الديمقراطية الكاملة ستوفر مساحةً وثغرات يمكن للتهديدات أن تتسرب فيها إلى الداخل وأن تنمو وتتزايد، كما أن الممارسات الديمقراطية تعطي للجماهير تأثيراً قد يؤدي بدوره إلى دولة الرفاه التي تحد من قدرة الأمة على تطوير وتحديث قدراتها العسكرية والحفاظ عليها»[1]

أما اللغة الأشهر لأيديولوجيا «**الأمن القومي**» فهي التخوين، تماماً «**كالأيديولوجيا العسكرية**»، كل من لم يتفق مع الدولة في مشروعها القمعي متحالف مع أعداء الوطن. فيصبح كل مطالب بالتغيير متآمر، وكل متطلع للحرية خائن.

---

1 John Child, "Strategic Concepts of Latin America: An Update," Inter-American Economic Affairs (summer, 1980), p. 77.

يتزايد القمع عندما يتضخم الإحساس والوعي بالأمن القومي في عقول القيادات الحاكمة

هـذه الأيـديولوجيات ليـست منفـصلة تمامـاً عـن بعـضها، فقـد تنـدمج الأيديولوجيا العسكرية مع أيديولوجيا الأمن القومي. وكذلك الأيديولوجيا الفاشية الاستبدادية مع أيديولوجيا الأمن القومي مثل الحالة النازية.

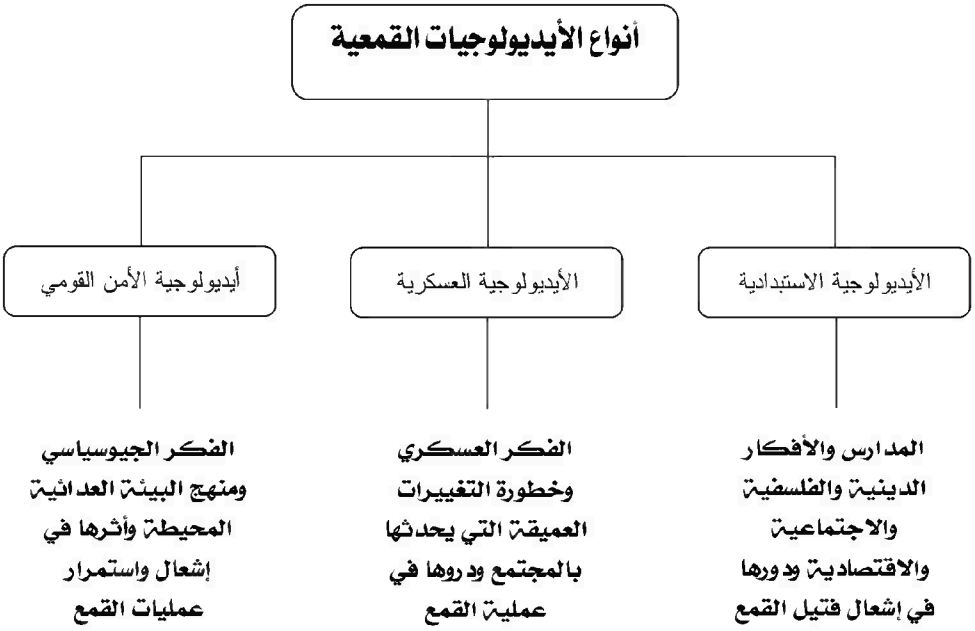

شكل 3: الأيديولوجيا ودورها في تفعيل استراتيجيات وسياسات القمع، حيث تتفق الأيديولوجيات الثلاث في شيطنة المخالف وتبرير سياسات القمع.

الخلاصات

* الأنظمة التي تحركها أفكار دينية أو اقتصادية أو اجتماعية تلجأ إلىٰ القمع كأحد الأدوات الرئيسة لضمان استقرار النظام السياسي.
* أنظمة الحكم العسكرية تبني شرعيتها علىٰ فكرة «**الحذر**»، فلا يصبح القمع أداة في يد النظام؛ بل يصبح هو يد النظام نفسها.
* يتزايد القمع عندما يتضخم الإحساس والوعي بالأمن القومي في عقول القيادات الحاكمة مقابل الوعي بالإنسان وحريته وكرامته.

* * * *